

(مادة ١)

يتعهد كل من الطرفين وفي حدود إمكانياته إمداد الطرف الآخر وبناء على طلبه بالعون الفني في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والثقافي خاصة ما يتعلق بالآتي :

- (١) تقديم الفنيين والإحصائيين والأساتذة .
- (٢) تبادل البعثات الفنية وتقديم المنح للتأهيل المهني .
- (٣) تبادل العمال المتخصصين .
- (٤) تبادل المعلومات ونتائج البحوث وكذا تبادل الكتب والمطبوعات والأفلام وتبادل المعلومات الاقتصادية والإحصائية والعلمية والتشريعية .

(مادة ٢)

يزود كل من الطرفين المتعاقدين وفي حدود إمكانياته بالمستويات المختلفة من الفنيين الذين يطلبهم الطرف الآخر وتحدد تبعاً لذلك الشروط المالية باتفاق الطرفين .

(مادة ٣)

يضع كل من الطرفين المتعاقدين تحت طلب الطرف الآخر منح دراسية وتخصص لدراسة المواد التي تحدد باتفاق مشترك .

(مادة ٤)

يحظى الطلاب الحاصلون على المنح الدراسية المذكورة في مادة ٣ بجميع الامتيازات والتسهيلات التي يتمتع بها الطلبة المواطنين ، ويجب عليهم الخضوع للقوانين المتبعة في البلد المضيف .

(مادة ٥)

ستشكل لجنة مشتركة تكون مهمتها دراسة الإجراءات التي من شأنها تشجيع التعاون بين البلدين ومرفقة بتنسيق إجراءات هذا الاتفاق . وتجتمع هذه اللجنة بصفة دورية في أي من البلدين

(مادة ٦)

يتعهد الطرف الذي يستخدم معدات وخبراء وفنيين تابعين للطرف الآخر ، بإعفاء المعدات الفنية والمواد المستوردة والألزامه لقيام هؤلاء بواجباتهم ، من جميع الضرائب والرسوم بالدولة المستوردة أو قبولها في "الدخول المؤقت" .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٦٧

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الفني والمهني واتشاء العقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية والموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٦٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور ؛

قرر :

مادة وحيدة : ووفق على اتفاق التعاون الفني والمهني والثقافي المعقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية والموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٦٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برباثة الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ (٨ مايو سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

اتفاق

تعاون فني ومهني وثقافي

بين

الجمهورية العربية المتحدة

و

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية رغبة منهما في تدمج التفاهم بين البلدين وروابط التعاون الفني في الميدان الاقتصادي والثقافي اتفقتا على ما يلي :

(مادة ٧)

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٦٧ بالموافقة على اتفاق التعاون الفني والمهني والتفاني المقنود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية والموقع عليه في القاهرة بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الفني والمهني والتفاني المقنود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية والموقع عليه في القاهرة بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢، ويعدل به اعتباراً من ١٩٦٧/٩/١٤

تحريراً في ٥ رجب سنة ١٣٨٧ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧)

وزير الخارجية

عنه : أحمد حسن الفقي

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتستمر صلاحته لمدة ثلاث سنوات ، ويتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انتهاء العمل به في موعد اقضاء ثلاثة أشهر قبل نهاية المدة المتفق عليها .

وقد وقع مندوباً الطرفين المتعاقدين هذا الاتفاق بمقتضى السلطات المخولة لهما .

تحرور بالقاهرة في ٢ فبراير سنة ١٩٦٧ من نسختين باللغتين العربية والفرنسية وللنسختين نفس القوة .

عن

عن

حكومة الجمهورية العربية المتحدة حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية

ملحق

تطبيقاً لما تنص عليه المادة ٤ من هذا الاتفاق، تضع حكومة الجمهورية العربية المتحدة تحت أمر حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية متحماً دراسية وللتدريب والتخصص في كلياتها ومدارسها ومعاهدها المختصة .

ويحدد عدد هذه المنح باتفاق مشترك .

تتكفل حكومة الجمهورية العربية المتحدة بنفقات السفر من نواكشوط القاهرة وبالعكس وكذا نفقات الإقامة والدراسة للطلاب الموريتانيين .